شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أي مساءلة وأي عدالة؟

بشرى سارة زفّها الى كل مواطنة ومواطن عراقي من سن تسعة أشهر الى سن تسع وتسعين سنة، رئيس لجنة المساءلة والعدالة في مجلس النواب عن عقد "اتفاق مبدئي" بين الكتل البرلمانية على اختيار أعضاء هيئة المساءلة والعدالة المعنية بـ "اجتثاث البعث".

تستطيع الكتل البرلمانية بالطبع أن تفعل ما تشاء إن اتفقت في ما بينها: أن تقلب عاليها سافلها، كما حدث في عشرات المرات على مدى تسع سنوات .. أن تحرم الناس من الكهرباء تسع سنوات مثلاً .. أن تترك الفقراء والمحرومين والعاطلين عن العمل يكابدون فقرهم وحرمانهم وامتهان كرامتهم في بلد المئة مليار دولار نفطي سنوياً .. أن تدع الفاسدين والمفسدين ينهبون المال العام على السواء علنا في وضح النهار برعاية القوى والاحزاب التي تتشكل منها الكتل وبحماية الدولة بمؤسساتها المختلفة. هذا بعض ما تستطيع الكتل البرلمانية أن تفعله، وقد فعلته بالفعل، عندما تتفق.

والآن فإن تشكيل هيئة المساءلة والعدالة في حلتها الجديدة أصبح قاب قوسين أو أدنى بعد الاتفاق المبدئي بين الكتل كما اعلن النائب قيس الشذر(الحياة)، وقد يتم الأمر اليوم حيث من المقرر ان يصوت البرلمان على المرشحين الى الهيئة.

ولكن أي مساءلة وأي عدالة ستطبق الهيئة الجديدة؟

هيئة اجتثاث البعث ماتت وشُيعت الى مثواها الأخير حتى قبل ان يُغيّر اسمها الى هيئة المساءلة والعدالة. وهي توفيت لأن الكتل البرلمانية توافقت على انتهاك أحكام القانون الخاص بها جهاراً نهاراً ، فعمل الاجتثاث كان من المفترض ان يشمل الكبار من أركان النظام السابق ومسؤولي أجهزة الأمن والمخابرات الذين ولغوا في سفك دماء الوطنيين العراقيين وإزهاق أرواحهم وترويعهم وتعذيبهم في السجون والمعتقلات وتغييبهم في المقابر الجماعية. والحال ان المئات من هؤلاء قد أعيدوا، بحجج وذرائع مختلفة، الى وظائفهم السابقة أو وظائف مشابهة وأخرى أعلى منها في مختلف مؤسسات الدولة، بما فيها وزارت الدفاع والداخلية والأمن الوطني وأجهزة المخابرات (بعضهم صاروا وزراء ونواباً لرئيس الوزراء واعضاء في مجلس النواب تتنافس الكتل على استرضائهم وشراء مواقفهم وبخاصة كتلة رئيس الوزراء). ولم يتوان البعض من هؤلاء عن أداء المهمات القذرة نفسها التي كان يؤديها في عهد النظام السابق (على صعيد الاعتقالات والملاحقات والتعذيب ضد من لديهم موقف نقدي من أداء الحكومة الحالية ورئاستها وتوجهاتهما).

عدا عن هذا فإن عناصر كثيرة من قوى النظام الجديد لم تتورع عن الإتيان بما كان يفعله عناصر النظام السابق، فهم ارتكبوا جرائم قتل واعتقال وتعذيب خارج القانون، بل زاد بعضهم على ما كان يفعله البعثيون بالنهب السافر للمال العام والخاص على نحو غير مسبوق، وبتزوير الشهادات الدراسية والوثائق الرسمية لاحتلال وظائف ومناصب في الدولة تمكنهم من النهب والسلب والتحكم في مصائر الناس. هؤلاء من سيسائلهم ويقيم العدالة عليهم؟

هذا السؤال سيطعن في جدوى هيئة المساءلة والعدالة الجديدة وفي شرعيتها ان لم تجب عليه.

انتخابات مجالس المحافظات .. ثلاثة سيناريوهات محتملة

تدور شكوك لدى بعض السياسيين حيال مخطط كتل سياسية معينة يقضي بتسويف انتخابات مجالس المحافظات او إلغائها بغية الاحتفاظ ببعض المكاسب الشخصية. وعلى رغم أن هناك اطرافاً أخرى تقلل من أهمية هذه المخاوف وتشدد على ان من غير الممكن ان تلغى الانتخابات بل لا يوجد اي شخص يمتلك القدرة على إلغائها

□ **بغداد/ احمد الكندي**

للمفوضية سوف تنتهي من دون ان يتمكن الأول من حسم أمر أعضاء المفوضية الجدد لان العملية تتم عبر مراحل طويلة، فضلا عن الحاجة الى التوافق بين الكتل النيابية وهذا الأمر وحده سيكون العقبة الأكبر" حسب تعبيره.

ويتوقع العقابي ان "هذه المعطيات تنذر بأن انتخابات مجالس المحافظات سوف لن تجري في موعدها المقرر في كانون الثاني من العام المقبل".

يشار إلى أن "رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" فرج الحيدري قال في وقت سابق ان "إجراء اي عملية انتخابية يستلزم تحضيرات تمتد الى ١٨٠ يوماً على الأقل فضلا عن توفير جوانب قانونية ومالية" وبيّن الحيدري ان "مجلس النواب لم ينتهِ لغاية الآن من تشريع التعديل الخاص بانتخابات مجالس المحافظات، فضلا عن عدم حسم قضية اختيار أعضاء جدد لمجلس المفوضية الذي يعمل في الوقت الحاضر بشكل مؤقت بعد ان مدّد البرلمان عمله لثلاثة اشهر فقط".

واشار الى ان "المفوضية الجديدة هي من ستتخذ قرار إجراء انتخابات مجالس المحافظات والاقضية في موعدها نهاية العام الحالي من عدمه".

بينما اعلن عضو لجنة الاقاليم والمحافظات البرلمانية النائب عن "القائمة العراقية" زياد طارق الذرب ان "مجالس المحافظات تعمل بقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وتم تعديله بقانون رقم ١٥ لعام ٢٠١٠، ويمكن إجراء الانتخابات فيها في اي وقت"، لكنه قال ان المشكلة برأيه "تكمن في مجالس الاقضية والنواحي غير المنتخبة منذ عام ٢٠٠٣، والتي اغلب أعضائها لا يمتلكون اي تحصيل دراسي" ويشير الذرب الى ان "لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية عكفت على إجراء التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، وانه سيتم التصويت عليه بعد العطلة التشريعية المقبلة لمجلس النواب".

طروحات الباحث العقابي تلاقت مع تحذيرات نيابية من مساع سياسية لتأجيل الانتخابات كما انها توافقت بشكل غير مباشر مع آراء رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة باختيار أعضاء مجلس المفوضين الجدد علي العلاق. حيث حذر النائب عن "التحالف الوطني" كريم عليوي من أي محاولة لتأجيل انتخابات مجالس المحافظات واصفا ذلك بالأمر الخطير وقال عليوي إن "تأجيل انتخابات مجالس المحافظات أمر خطير ينذر بتداعيات سلبية على الوضع السياسي للبلاد والمنجزات التي تحققت خلال الفترة السابقة".

وأضاف ان "عملية الانتخابات تمثل صمام الأمان للنظام الجديد في البلد والوسيلة المثلى للمحافظة على ديمومته وبقائه"، مشيرا الى ان "بعض الكتل السياسية تحاول السيطرة على الوضع السياسي من خلال تأجيل الانتخابات".

من جهته قال عضو كتلة "الأحرار" أمير الكناني، "ليس لدى الحكومة رغبة حقيقية في إجراء انتخابات مجالس المحافظات. وقد مضت أكثر من أربع سنوات على عدم إجراء انتخابات الأقضية والنواحي". وأوضح أن "هناك مخاوف من عدم جدية الحكومة في إجراء انتخابات المجالس لأن مفوضية الانتخابات تحتاج إلى تسعة اشهر للإعداد".

اما رئيس اللجنة النيابية المكلفة باختيار اعضاء مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات علي العلاق فقد أكد ان لجنته ستنهي خلال هذا الاسبوع مقابلة ٦٠ مرشحا من مختلف مكونات الشعب العراقي لاختيار ٩ منهم يمثلون مجلس المفوضين.

وأوضح العلاق ان "اللجنة بدأت السبت عملها بشأن مقابلة المرشحين وقابلت ١٠ منهم" مشيرا الى انه "حال يتم الانتهاء من مقابلتهم جميعا بحلول نهاية الاسبوع الجاري سيتم اختيار ٩ منهم بعد ان تعكف اللجنة المكلفة على دراسة الموضوع بشكل مستفيض لعرضهم على البرلمان والتصويت عليهم" واستبعد العلاق ان يتمكن البرلمان من تسمية اعضاء مفوضية الانتخابات قبل انتهاء عمل المفوضية الحالية التي مدد البرلمان عملها لمدة ثلاثة أشهر أضافية لان البرلمان مقبل على عطلة تشريعية تنتهي بحلول يوم ١٤/ ٢٠١٢/٦.

سيناريوهات محتملة:

وحسب قراءة المختصين فإن هناك ثلاثة سيناريوهات ممكن ان تخرج العملية الانتخابية بواحدة منها.

الأول : هو الاتفاق على تمديد عمل المفوضية الحالية اذا عجزت الكتل النيابية عن الاتفاق على تسمية أعضاء المفوضية الجديدة وبالتالي فإن الانتخابات ستتأخر عن موعدها المقرر لأن المفوضية بحاجة الى ٦ أشهر على اقل تقدير للاستعداد بشكل كامل للعملية الانتخابية وإذا ما أريد إجراء الانتخابات في الموعد المفترض فيجب البدء بفتح سجل الناخبين من الآن، حسبما يؤكد هؤلاء المختصون.

والثاني : هو اتفاق الكتل النيابية على تسمية أعضاء المفوضية الجدد بعد انتهاء العطلة التشريعية للبرلمان منتصف حزيران المقبل أي قبل ما يقارب ٢٠ يوما من انتهاء فترة عمل المفوضية الحالية وبالتالي فإن الانتخابات ستتأخر شهرا واحدا او شهرين كأسوأ الاحتمالات.

والثالث : يتمثل بفشل مزدوج للبرلمان فيما يتعلق بتسمية الأعضاء الجدد وتمديد عمل المفوضية الحالية مرة أخرى وفي هذه الحالة فإن العملية الانتخابية ستتجه إلى نفق مظلم وتكون البلاد على مشارف أزمة خانقة تضاف إلى مسلسل الأزمات التي تعيشها.

انتخابات مجالس المحافظات السابقة..(أرشيف)

برلمانيات لسد الفراغ؛

نائبات وناشطات : كتل سياسية تدفع بنساء غير كفوءات لضمان الطاعة

□ **بغداد / وائل نعمة**

الصور المنقولة عبر الفضائيات والملتقطة من "كاميرات " الصحفيين والمنشورة في الصحف اليومية والمواقع الالكترونية،تظهر وبشكل واضح لا لبس فيه ان اجتماعات ونقاشات البرلمانيين والسياسيين التي تدور وراء الكواليس وخلف قبة البرلمان تخلو من وجود العنصر النسوي والرجال هم المتسيدون على الطاولات المستديرة والمستطيلة.

الكتل السياسية لم ترشح نساء في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني –الذي طال الكلام حوله– كما تقول النائبة بتول فاروق " لم تستدع اي امرأة في تشكيل الحكومة من مجلس النواب الى تلك المفاوضات الخاصة باللقاء الوطني المرتقب". وتتابع " الامر ينطبق على كل اللقاءات والنقاشات ، لم ندع الى مفاوضات تشكيل الحكومة ،وفي اتفاقية اربيل لم يكن للمرأة دور في اعداد اوراق الاتفاقية او التوقيع عليها".

فاروق وهي عضو التحالف الوطني اشارت في اتصال يوم امس مع "المدى "الى ان كل الكتل السياسية تشترك في ابعاد المرأة عن الاجتماعات والمفاوضات السياسية ، موضحة انه" منهج منظم تعتمده بعض الجهات لابعاد المرأة عن القرار السياسي "، وهو ماتعتبره تراجعا وتهميشا للمرأة السياسية والبرلمانية .

النائبة عن التحالف تؤكد وجود تحرك من قبل البرلمانيات لتحشيد الرأي من بعض النواب الذكور لاشراك النساء في العملية السياسية، لافتة الى ان الكتل السياسية لاتقدم مبررات لإبعاد المرأة عن صنع القرار ،وتدعي عدم امتلاكها لاي سياسة مضادة للنساء،مضيفة " هناك تعمد في عدم اشراك النساء في النقاشات المهمة ،وليس عفوية كما يدعون ،مشددة ان الكتل السياسية لا تنظر بجدية الى عمل المرأة.

بالمقابل لا تشعر بعض النسوة البرلمانيات بتهميش في المؤتمرات والنقاشات التي تحضرها مع قائمتها على الاقل.

النائبة ميسون الدملوجي تؤكد بانها لاتشعر بالتغييب في الاجتماعات التي تعقدها الكتلة،مشددة بانها تحتفظ بعلاقات جيدة مع النواب من ضمن العراقية.

الدملوجي اشارت في حديثها مع "المدى " الى وجود قصور واضح في إشراك المرأة في عملية صنع القرارات السياسية من قبل الكتل بشكل عام.مضيفة " لم تعط للمرأة فرصتها في العمل السياسي ،ولو حصلت على ذلك ستحقق نتائج مبهرة ".

النائبة الدملوجي تؤكد بان المرأة في العمل التشريعي بحجم المسؤولية الملقاة عليها ،وأكثر حرصا ودقة من النواب الذكور،نافية في الوقت نفسه أن تكون توجهات الكتل السياسية سواء كانت ليبرالية او دينية لها دخل في إشراك المرأة بالعمل السياسي من عدمه.

إلى ذلك يجد الرجال في البرلمان أن المرأة قد أخذت حقها من خلال التمثيل النيابي سواء في اللجان أو مناقشات القوانين. النائب احسان العوادي يجد ان الدور الذي أتيح للنساء في العمل السياسي كبير بحيث ان نسبتها لا تضاهي مثيلاتها في دول الجوار ،فهي وعلى حد قوله "تمتلك ٢٥٪ من نسبة الممثلين في البرلمان وترأس اللجان النيابية".

العوادي وهو عضو دولة القانون اكد في اتصال مع "المدى " ان موضوع اشراك المرأة في المفاوضات يعود الى قناعة الكتل بالمرشحين من جانبها لتمثيلهم في المفاوضات ،موضحا " المفاوضات تحتاج الى خبرة وقدرة وليس الجميع –حتى الرجال – قادرين على ادراة المفاوضات ".وعلى الرغم من ان العوادي يرى ان بعض النساء يملكن الخبرة السياسية في ادارة ملفات شائكة وازمات عبر المفاوضات ،لكنه يقول " هناك بعض الجهات التي تتحسس من وجود النساء في الاجتماعات والنفس الذكوري متواجد لدى البعض".

وترد الناشطة النسوية والاكاديمية بشرى العبيدي بان للنواب اكثر من وجه ، مضيفة " يدعون في الاجتماعات واللقاءات بانهم يقفون مع المرأة ويشددون على ضرورة اشراك النساء في العمل السياسي ،ولكن في المحك والعمل الحقيقي ينسون كل ما قالوه".

العبيدي وهي استاذة القانون في جامعة بغداد شددت في حديثها مع "المدى " بان العراق ملتزم بتطبيق قانون رقم ١٣٢٦ /٢٠٠٠ والصادر من مجلس الامن في اهمية اشراك المرأة بالعمل السياسي ،وتتابع " لا ارمي اللوم على الرجال ،فبعض البرلمانيات يعملن لارضاء زعماء الكتل،ويختلفن مع زميلاتهن في المجلس "،مؤكدة ان تحالفهن –وتقصد النساء– في مجلس النواب سيشكل اكبر ثاني كتلة.مشيرة ان بعض الكتل دفعوا الى قبة البرلمان نساء غير كفوءات لسد الفراغ ،وضمان الطاعة لانهن غير قادرات على المعارضة .

من جانبها اكدت النائبة عن القائمة العراقية فائزة العبيدي انه "توجد إستراتيجية مدروسة في إبعاد المرأة عن مركز صنع القرار السياسي والحكومي والأمني والخدمي.

وذكرت بيان تلقت "المدى " نسخة منه امس الاحد أن "النائبة فائزة العبيدي طالبت القادة السياسيين بوقف الاقصاء والتهميش السياسي الذي تتعرض له النائبات والنساء من قبل الكتل السياسية ، داعية الى اشراكها في الاجتماع الوطني المقبل"

العراقية: دعوات حل البرلمان محاولة لإرباك المشهد السياسي

□ **بغداد / المدى**

حيدر الملا

اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، الأحد، دعوات ائتلاف دولة القانون بحل البرلمان محاولة لـ"إرباك المشهد السياسي وكسب الوقت"، مؤكدة أن القوى الوطنية ستلجأ إلى سحب الثقة من الحكومة إذا لم يتم تنفيذ الشراكة الوطنية.

وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "دعوات ائتلاف دولة القانون بحل البرلمان هي محاولة لإرباك المشهد السياسي وكسب المزيد من الوقت والإبقاء على منهجية التنصل من كل الالتزامات التي نشأت بموجبها الحكومة".

وأضاف الملا أن "خارطة الطريق التي وقعت في أربيل من كل من التيار الصدري والعراقية وتحالف القوى الكردستانية والتي نالت موافقة عمار الحكيم هدفها حل المشكلة السياسية"، مؤكداً أن "مقتدى الصدر قدم رؤية وطنية وموضوعية لحل الأزمة السياسية الراهنة".

ولفت الملا إلى أن "القوى الوطنية ستلجأ إلى سحب الثقة عن الحكومة إذا لم يتم تنفيذ الشراكة الوطنية".

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد قد اعتبر، السبت ٦ أيار ٢٠١٢، محاولات سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي "ورقة ضغط غير مجدية"، مؤكداً أن الحل الأمثل للمشكلة السياسية هو حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة.

وتأتي تصريحات السنيد بعد نحو أسبوع على الاجتماع الذي عقد بأربيل في ٢٨ نيسان ٢٠١٢ بحضور رئيسي الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، اعتبره بعض المراقبين محاولة لسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي بعد التحالف مع التيار الصدري أحد مكونات التحالف الوطني المهمة.

ودعا المجتمعون في أربيل في بيان صدر عن رئاسة إقليم كردستان، إلى حل الأزمة السياسية وفقاً لاتفاقية أربيل ونقاط الصدر الـ١٨، مشددين على الالتزام بالأطر الدستورية التي تحدد آليات القرارات الحكومية وسياساتها.

يشار إلى أن النائب عن التحالف الوطني جعفر الموسوي، كشف السبت ٦ أيار ٢٠١٢، أن رسالة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى زعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري تضمنت بند سحب الثقة من حكومة نوري المالكي في حال عدم تنفيذ اتفاقات أربيل، وفي حين أكد أن ائتلاف دولة القانون رفض هذا التوجه، واعتبر أن فكرة سحب الثقة قانونية ودستورية ولا تمس شخصا معينا.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون